بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة
الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة حول
"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"
البند 84 من جدول الأعمال
نيويورك، 7 أكتوبر 2022

-----0-----

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي بيانات كل من حركة عدم الانحياز والمجموعة الإفريقية ومجموعة الأصدقاء للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة على التوالي ويود أن يدلي بهذا البيان بصفته الوطنية.

كما يتوجه بالشكر إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الشامل المعروض أمامنا حول « تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها »، الوارد في الوثيقة A/77/213، والمتضمن معلومات عن الجهود المبذولة من طرف المنظمة في هذا المجال. ويحيط علما بالقرار 76/117 الذي اتخذته الجمعية العامة في 9 ديسمبر 2021 الذي يدعو إلى التركيز على موضوع " آثار جائحة فيروس كوفيد-19 العالمية على سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي".

السيد الرئيس،

تعتبر الجزائر احترام سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي أمر ضروري للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ولحماية حقوق الإنسان ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لفائدة الاجيال الحاضرة والقادمة، لا سيما في ظل استمرار التحديات العالمية الراهنة التي تواجه سيادة القانون، كالنزاعات والحروب وانتهاكات القانون الدولي وتفاقم حدّة الكوارث وحالات الطوارئ المناخية واستمرار تفشي الأمراض العابرة للحدود والأوبئة.

كما تؤكد على دعمها الثابت لضرورة التقيّد على الصعيد الدولي بسيادة القانون ووضعها موضع التطبيق على الصعيدين الوطني والدولي على حدّ سواء والتزامها الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق

الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، والتي تشكل متطلّبا أساسيا لبناء علاقات ودية وعادلة بين الدول ولتعزيز التعاون بيها.

وفي هذا الصدد، لا يفوتنا هنا التأكيد على أن الالتزام بسيادة القانون والنهوض بها من أجل إحلال سلام عادل وأمن دائم في جميع أنحاء العالم لن يتأتى على المستوى الدولي، إلا من خلال وجوب احترام الدول على قدم المساواة لقواعد القانون الدولي ولالتزاماتها الدولية، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي ترسم معالم النظام المتعدد الأطراف وعلى رأسه المنظومة الاممية، لاسيما المساواة في السيادة بين الدول، حسن النية، العدل والإنصاف،عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الحق في تقرير المصير، منع استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية والتسوية السلمية للنزاعات.

وفي سياق مجابهة جائحة كوفيد-19، فإننا نؤكد على ضرورة إرساء تعاون دولي حقيقي بين الدول يكون أكثر شمولا وفعالية وترابطا يسلط الضوء على الثغرات القانونية التي تعتري قواعد القانون الدولي عند التصدي للأوبئة العابرة للحدود ويسمح بوضع استراتيجية عالمية موحدة للتأهّب والاستجابة الصحّية للأوبئة تضمن بناء القدرات والحصول العادل والمنصف على اللّقاحات وتعزز الثّقة المتبادلة بين الدول الأعضاء ومنظمة الصحّة العالمية. وفي هذا الصدد، نثمن أهمية العمل الذي تضطلع به لجنة القانون الدولي في إطار ولايتها المتعلقة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وندعوها إلى الأخذ بعين الاعتبار بالتحديات الراهنة التي تواجهها سيادة القانون عند إدراج مواضيع جديدة في برنامج عملها.

السيد الرئيس،

لا شك أن ضرورة التقيّد على الصعيد العالمي بسيادة القانون ووضعها موضع التطبيق على المستوى الوطني لا سيما خلال الظروف الاستثنائية التي فرضتها الأزمة الصحية العالمية يعد أكثر من أي وقت مضى شرطا أساسيا لضمان الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان

واستمرار الأداء الفعال للعدالة وكذلك لدعم الأنظمة الصحية الوطنية في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

ففي إطار تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة، عكفت الجزائر مؤخرا على استكمال مسار البناء المؤسساتي المقرر بموجب الدستور، مع وضع المؤسسات الرقابية والهيئات الاستشارية، على غرار المحكمة الدستورية، والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والمرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب. كما عملت على عصرنة العدالة وتعزيز استقلاليتها وتحسين نوعية الخدمة المقدمة، ولاسيما من خلال إنشاء محاكم إدارية للاستئناف، لضمان حق التقاضي على درجتين، مراجعة قانون الإجراءات المدنية والإدارية بهدف تبسيط إجراءات الطعن بالنقض وإدراج الطرق البديلة لتسوية المنازعات. كما تم تكريس نمط الجلسات المتنقلة قصد تقريب العدالة من المواطن. وفي خضم جائحة كورونا، واصلت الجزائر جهودها الرامية إلى عصرنة أداء الإدارة العمومية وتحسينه، وتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها وتكثيف عمليات الرقمنة، بغرض ضمان خدمة عمومية ناجحة وذات نوعية.

ختاماً السيد الرئيس، تجدّد الجزائر التزامها بتعزيز سيادة القانون وتوطيدها على الصعيدين الوطني والدولي وفق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تمثل أسسا لا غنى عنها لإرساء نظام متعدد الأطراف عادل ومنصف لا يقصي أحد ترعاه الأمم المتحدة ويكون أكثر ترابطا وشمولا وفعالية في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

وشكرا.